الأمم المتحدة

A/HRC/13/71–E/CN.6/2010/8

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة عشرة
١-٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٢
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام

لجنة وضع المرأة
الدورة الرابعة والخمسون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العام المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة الصندوق الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة الصندوق الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

* E/CN.6/2010/1.

120110 120110 09-65800 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

أولا – مقدمة

١ – صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة آلية هامة متعددة الأطراف تقدم المنح دعما للجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويدير هذا الصندوق، المنشأ عام ١٩٩٦ بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وبنهاية عام ٢٠٠٩، كان الصندوق قد دعم ٣٠٤ مبادرات في ١٢١ بلدا وإقليما بأكثر من ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢ – ويبيّن هذا التقرير المقدم إلى الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة وإلى الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التقدم الذي أحرزه الصندوق والإنجازات التي حققها في عام ٢٠٠٩، ويسلط الضوء على برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

ثانيا – المعلومات الأساسية والسياق

٣ – تلوح أمام المجتمع الدولي فرصة تاريخية لتعزيز التقدم صوب إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. فهذه القضية باتت الآن تحتل مكانة بارزة على جداول الأعمال الدولية لتعزيز السلام والأمن، والحد من الفقر، والتنمية، وحقوق الإنسان. واعتمد عدد متزايد من الحكومات قوانين وسياسات وخطط عمل بهذا الشأن، عزّزها على الصعيد الدولي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن[(١)] التي دعت إلى تكثيف العمل وأوصت باتباع نُهُج متعددة القطاعات ودائمة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتشير قرارات الجمعية العامة هذه صراحة إلى أهمية مواصلة تعزيز فعالية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بوصفه آلية تمويل على نطاق المنظومة وحشد المزيد من الموارد للتصدي للوباء العالمي المتمثل في العنف ضد النساء والفتيات. ويحفز إصلاح الأمم المتحدة والتشديد على ”توحيد الأداء“ عددا متزايدا

(١) قرارات الجمعية العامة ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣ و ١٣٧/٦٤ بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وقرارا مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

من الوكالات والصناديق والبرامج على زيادة مساهماتها في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وهو ما تعزز أكثر بانطلاق حملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''[٢].

٤ - وفي هذا السياق، يحظى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بوضع فريد لتقديم مساهمة هامة للبلدان لمساعدتها على تجسيد التزاماتها بإحداث تغيير حقيقي في حياة النساء والفتيات على أرض الواقع، تمشيا مع نداء حملة الأمين العام إلى تحقيق خمس نتائج على الصعيد الوطني هي: إنفاذ القوانين الوطنية، وتنفيذ خطط العمل المتعددة القطاعات، ودعم نُظُم جمع البيانات، والتعبئة الاجتماعية واستراتيجيات الوقاية، والتصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

ثالثا - أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

٥ - ما فتئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني يمثل، منذ إنشائه، آلية عالمية رئيسية لتحفيز التغيير عن طريق دعم استراتيجيات مبتكرة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتمشيا مع استراتيجية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ركز الصندوق عموما في برنامجه لتقديم المنح على دعم تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل، التي وافقت عليها البلدان للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

٦ - وتوجز الفقرات من ٧ إلى ٣٥ أدناه التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الصندوق الإستئماني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، التي واصل الصندوق في إطارها العمل في عام ٢٠٠٩ في الوقت الذي كان يجري فيه تقييم خارجي يتناول الفترة ذاتها. وقد أعد هذا التقرير وفقا لمرتكزات الاستراتيجية الخمسة، وهي: التأثير، والمشاركة، والكفاءة، وإدارة المعارف وتنمية القدرات، وحشد الموارد. ويتضمن التقرير أيضا أبرز جوانب التقييم الخارجي.

تعزيز التأثير: دعم تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل

٧ - بغية سد الفجوات الخطيرة للانتقال من إبداء الالتزام إلى العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ركزت جهود صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في مجال تقديم المنح تركيزا استراتيجيا على دعم تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل. ويعمل المستفيدون من المنح على تنمية قدرات أصحاب المصلحة المعنيّين من أجل إنفاذ القوانين وتنفيذ السياسات، وتحسين نوعية الخدمات لصالح الناجيات من العنف. كما توسع الشراكات الاستراتيجية

(٢) انظر http://enviolence.un.org.

جهودهم وتدعمها. وعادة ما تعمل البرامج المدعومة عبر القطاعات، وخاصة قطاعات الصحة والعدالة والأمن والتعليم، ويشارك فيها أصحاب المصلحة الحكوميون وغير الحكوميين على حد سواء.

٨ - وفي عام ٢٠٠٩، كان لدى الصندوق الاستئماني حافظة تضم ٨١ منحة قائمة في ٧٦ بلدا وإقليما بقيمة إجمالية تناهز ٣٠ مليون دولار. وهذه المنح شملت منحا مدتها من سنتين إلى ثلاث سنوات جرت الموافقة عليها منذ عام ٢٠٠٦ ولا تزال قيد التنفيذ. وحظيت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأكبر حافظة (٢٤ في المائة)، تلتها بفارق ضئيل أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٢٣ في المائة لكل منهما). أما منطقة وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة الدول العربية فحازتا على أصغر حافظتين (١٥ في المائة و ٨ في المائة على التوالي)، وحازت البرامج الأقاليمية على نسبة ٧ في المائة. وتعرض الفقرات من (أ) إلى (د) أدناه أبرز الإنجازات المتصلة بمنح مختارة، بناء على التقارير الواردة في عام ٢٠٠٩:

(أ) **استراتيجيات الوقاية:** يلجأ المستفيدون من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني إلى الوقاية لدرء وقوع العنف في الأصل. فقد اعتمد المستفيدون من المنح في الأردن والبرازيل والجمهورية العربية السورية ورواندا وشيلي وكمبوديا ولبنان ومصر والهند واليمن استراتيجيات وقاية تستهدف جذور العنف بتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها وتجنيد الرجال والفتيان في الجهود الرامية إلى تغيير الأعراف الجنسانية وجعل العنف أمرا غير مقبول. وفي الهند، استخدمت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان (بريكثرو) وسائط الإعلام الجماهيري لإذكاء الوعي، وتغيير المواقف والممارسات، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، تركز تحديدا على إشراك الرجال والفتيان. وأفضى اتفاق تعاون مجاني أُبرم مع عملاق الإعلانات أوغيلفي أند ميذر إلى تنظيم حملة قرع الجرس، التي فازت بجائزة أبي الذهبية (Abby Award) لـ ''أفضل حملة متكاملة'' بمهرجان غوا (Goafest) في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، تمكنت منظمة بريكثرو، من خلال شراكة يسّرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع وزارة شؤون المرأة وتنمية الطفل، من تأمين الموارد اللازمة لشراء فترات زمنية للبث في محطات التلفزيون الوطنية. وبفضل ذلك، تسنى لحملة قرع الجرس، في أربعة أشهر فقط، أن توصّل إلى أكثر من ١٢٤ مليون شخص في الهند رسائل عن الحقوق القانونية للمرأة. وعملت المنظمة غير الحكومية ''الجنسانية والتنمية في كمبوديا'' مع المجتمعات المحلية لإنشاء مجموعات من النساء والرجال على الصعيد المحلي لتثقيف أقرانهم بشأن سبل إيقاف العنف وطلب الحماية القانونية. وفي سنة واحدة فقط، نظّمت هذه المجموعات المئات من الاجتماعات في القرى شارك فيها أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص، ووصلت إلى ٠٠٠ ٦ امرأة

ورجل من خلال حملات قرع الأبواب. وحّلت المجموعات المجتمعية النسائية قضايا تتعلق بالعنف ضد المرأة أو أحالتها إلى المحاكمة. وقدمت المجموعات الأهلية الرجالية المشورة لمرتكبي أعمال العنف لتشجيعهم على اعتماد أنماط سلوك أخرى. ومن الأمثلة الأخرى الرائدة لإشراك الرجال في إحداث التحول من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة المبادرة الأقاليمية الممولة مؤخرا لفائدة معهد بروموندو (Instituto Promundo) الذي تلقى منحة. فقد شرع المعهد، الذي يعمل في البرازيل ورواندا وشيلي والهند، في محاولة رائدة متعددة الأقطار لإجراء تقييم منهجي لأكثر النهج فعالية في إشراك الرجال والفتيان في جهود الوقاية من العنف. وأقامت منظمة أكسفام بريطانيا العظمى شراكات مع منظمات نسائية في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن لتنفيذ مبادرة إقليمية حافزة في شتى الدول العربية من أجل وضع منهجيات لإشراك الرجال والفتيان في أنشطة الوقاية. وبعد سنة واحدة فقط من التنفيذ، وحّد مسؤولون منتخبون بارزون وشخصيات عامة بارزة جهودهم للمطالبة باعتماد قانون يجرّم العنف الأسري في لبنان. وإضافة على ذلك، يجري تنظيم حملة شريط أبيض على الصعيد دون الإقليمي ترتبط بشبكة الأمين العام للقيادات الرجالية التي دشنت مؤخرا؛

(ب) **تأمين الالتزامات الاستراتيجية للتنفيذ على صعيدي السياسات والميزانية:** نجحت مِنَحُ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في بلدان منها بلغاريا ورواندا في إيجاد التزامات جديدة في مجالي السياسات والميزانية، وهي خطوة حاسمة في إطار استراتيجية الصندوق لتعزيز الأطر اللازمة لتنفيذ القوانين وتوفير الخدمات. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت العملية الرسمية لتعديل القانون البلغاري المتعلق بالعنف المترلي في عام ٢٠٠٨، ألحت المؤسسة البلغارية لبحوث الجنسانية على ضرورة اشتمال مسؤولية الدولة على تخصيص اعتمادات في الميزانية العادية، وبخاصة على المستوى المحلي حيث تقدَّم معظم الخدمات. وينص مشروع القانون المنقح الآن على مخصصات سنوية لخدمات الحماية والدعم. وفي رواندا، أثمرت منحة قدمت إلى الإدارة الحكومية لمقاطعة نغوما عن قيام زعماء محليين بوضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات تدمج جميع الإجراءات المحلية لإنهاء العنف ضد المرأة. وهذه القضية تندرج الآن ضمن جدول أعمال الاجتماعات الأمنية الشهرية للمقاطعة، وتقوم لجان الصحوة المحلية في ٤٧٣ قرية برصد اعتيادي للحالات الفردية وإبلاغ الشرطة بها؛

(ج) **تحسين إنفاذ القانون وسيادة القانون:** استثمر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في تنمية القدرات ونشر المعلومات، وهما جانبان حاسمان لتحسين إنفاذ القانون وسيادة القانون في بابوا غينيا الجديدة وبوتان وجمهورية فنزويلا البوليفارية وسيراليون. ففي بوتان، مكّنت إحدى المنح اللجنة الوطنية للمرأة والطفل من التوصل إلى إقامة علاقة تعاون

مع الشرطة الملكية البوتانية ومحكمة العدل الملكية. وأثمرت تلك الشراكة عن اعتماد محاكمات سرية لحماية خصوصية الناجيات، وإنشاء آلية للشكاوى والرد تتيح التعجيل بمعالجة قضايا العنف. وفي مقاطعة سيمبو في بابوا غينيا الجديدة، تعاونت المنظمة غير الحكومية التي تدعي منظمة كب للنساء المناصرات للسلام تعاونا مباشرا مع الشرطة لحل قضايا العنف ضد المرأة، وقتل المشعوذات والنزاعات على الأراضي، استنادا إلى مجموعة من القواعد العرفية والقواعد الدولية لحقوق الإنسان. وفي سيراليون، ساعدت لجنة الإنقاذ الدولية الحكومة في وضع خطة تنفيذية مدتها ثلاث سنوات لتعزيز التعاون من أجل تنفيذ القوانين الوطنية الجديدة ضد العنف. ومنذ ذلك الحين، وضعت المنظمة أدوات عملية لمقدمي الخدمات لتعقب القضايا وجمع البيانات؛ ونظّمت دورات تدريبية لصالح ٩٦ شرطيا، ومفتشا عاما وقاضيا؛ وعقدت اجتماعات شعبية لإشراك نظم القضاء غير الرسمية. وبعد أن درّبت المنظمة غير الحكومية الفنزويلية ''الرابطة الفنزويلية من أجل ثقافة جنسية بديلة'' نحو ٢٠٠ من موظفي القضاء وإنفاذ القانون وطلاب الجامعات على سبل تنفيذ القانون الوطني ضد العنف، أدرجت كلية الشرطة البلدية في سوكري التدريب في برنامجها للتطوير المهني، اللازم على جميع المفتشين، ونواب المفتشين، والضباط، والمحققين؛

(د) **توسيع نطاق حصول الناجيات من العنف على خدمات الدعم**: مكنت منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من إدخال تحسينات كبيرة وسريعة على شتى الخدمات الاجتماعية والقانونية والصحية المقدمة للناجيات. وعززت الجهات المستفيدة من المنح في الاتحاد الروسي وأوكرانيا، على سبيل المثال، فرص حصول النساء على خدمات شاملة ومتكاملة وعالية الجودة. وأسهمت منظمة روزرادا غير الحكومية في أوكرانيا في خطة العمل الوطنية لتنفيذ قانون العنف المترلي، من خلال برامج تدريبية في أربعة أقاليم نموذجية مما أدى إلى رفع قدرة ٢ ٠٠٠ من مقدمي الخدمات المركزية والمحلية على الكشف عن حالات الاعتداء وتقديم الدعم النفسي للناجيات. وتبين من خلال تقييم مستقل أن المشروع ساعد على زيادة عدد مرتكبي أعمال العنف الذين يتم استدعاؤهم إلى مراكز الشرطة في إقليم كييف بمقدار خمسة أضعاف وخلص التقييم إلى أن نوعية الخدمات المقدمة في الأقاليم الأربعة تحسنت كثيرا. وفي سان بترسبورغ في الاتحاد الروسي، تقوم منظمة ''أطباء للأطفال'' غير الحكومية بوضع بروتوكول للخدمات المشتركة بين الوكالات وإضفاء طابع مؤسسي عليه. ومن خلال مركز تقديم المساعدة الاجتماعية للعائلات والأطفال، أصبح في إمكان النساء الحصول على كل من الاستشارات النفسية، والمساعدة في التسجيل للحصول على الاستحقاقات الاجتماعية، والانضمام إلى جماعات الدعم بين الأقران المعنية بالتمكين وخدمات رعاية الطفل؛

(هـ) **تلبية احتياجات الجماعات المهمشة من النساء:** أسهم تركيز صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على تحطيم أسوار التهميش في مساعدة المستفيدين من المنح في كل من إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ومصر على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى جماعات من النساء كانت ستظل بدونها مهملة. وقد قامت في كل من إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات شراكة بين المنظمة الدولية لرعاية الأسرة واثنتين من منظمات الشعوب الأصلية من أجل إجراء مناقشات على مستوى المجتمعات المحلية بغية رفع صوت نساء الشعوب الأصلية في تعبيرهن عن تصوراتهن الثقافية للقوانين المناهضة للعنف المترلي. ونتيجة لذلك، قدم ١ ٧٥٠ امرأة و ٢٥٠ رجلا من أبناء الشعوب الأصلية توصيات أسهمت في وضع نموذج جديد للخدمات المناسبة لمنع العنف ضد نساء الشعوب الأصلية والتصدي له. وفي مصر، أشركت مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة النساء والرجال الذين يعيشون في أحد الأحياء الفقيرة الواقعة خارج القاهرة في تحديد الخدمات التي يحتاجونها استنادا إلى التصورات المحلية للعنف وأنماطه. واستخدمت مؤسسة الشهاب تلك المعلومات لإقامة مركز جامع للخدمات خاص بها، يقع في الحي الفقير ويقدم المساعدة في النواحي القانونية والطبية والنفسية للناجيات من العنف، وكتدبير وقائي؛

(و) **معالجة أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز):** قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الدعم لعدد من المبادرات الرائدة التي تتناول أوجه التقاطع بين وبائي العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدان مثل بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال. وتعد المواءمة بين الخدمات المقدمة والاحتياجات الخاصة الناشئة عن هذا التقاطع إحدى الاستراتيجيات الهامة المتبعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قامت منظمة الشبكة الوطنية للمنظمات غير الحكومية من أجل تنمية المرأة بتجهيز ٣٠٠ من قادة المجتمع المدني في ست مدن لاستخدام وحدة معيارية للخدمات شبه القانونية. ونتيجة لذلك، قامت ١ ٥٠٠ امرأة من الناجيات من العنف الجنسي، ربعهن مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، برفع دعاوى قضائية. ويقوم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بالاشتراك مع شركة جونسون آند جونسون، بتوفير الدعم المستمر لجماعة متدربة مؤلفة من سبعة من المستفيدين من المنح تركز على التوصل إلى المعارف المتعلقة بكيفية معالجة أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والهدف هو إيجاد نهج فعالة لمعالجة الوباءين يمكن الاحتذاء بها وتطويرها. وأدت منحة مقدمة إلى إدارة شؤون المرأة في بوتسوانا إلى زيادة قدرات السلطات المحلية ومقدمي الخدمات على منع العنف المترلي والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشكلت في مجتمعين محليين نموذجيين لجان جنسانية في

المقاطعات لتقديم المشورة للجان التنمية المحلية بشأن هاتين المسألتين. وتكفل اللجان الجنسانية، عن طريق إشراك شخصيات محلية نافذة، أن تأخذ المجتمعات المحلية الرسائل المتعلقة بتغيير أنماط السلوك مأخذ الجد. وفي إحدى الحالات ضرب أحد الزعماء التقليديين المثل على التغيير عندما دعا النساء لأول مرة للمشاركة في تجمعات تقليدية. وفي نيبال أدت المساواة في الحصول على الفرص إلى زيادة تفهم المسائل التي ظلت في معظمها طي الصمت، كخطوة نحو تحفيز اتخاذ إجراءات جديدة لمعالجة تلك المسائل. وقامت المنظمة غير الحكومية بتدريب ١٢ مندوبا إذاعيا محليا ينتمون إلى الفئات الضعيفة، على تقديم برامج إذاعية، أعيد بثها أكثر من ٥٠٠ مرة على محطات الإذاعة الوطنية الرئيسية، ويُعتقد أنها وصلت إلى ٩٠ في المائة من الشعب النيبالي. وبغية الاستفادة من مستويات الفهم الناتجة عن هذه البرامج الإذاعية، أقيمت دورات في محو الأمية القانونية المجتمعية لأكثر من ٨٠٠ امرأة ورجل. وتم تدريب ٨٠٠ امرأة أخرى كمعلمات قرينات لحث النساء والرجال على اتخاذ إجراءات في مجتمعاتهم المحلية، من قبيل تنظيم مناقشات عامة عن العنف وفيروس نقص المناعة البشرية، وشن حملات ضد العنف. وتلتقي جماعات المستمعين بانتظام للتحدث عن البرامج الإذاعية. وأفاد العديد من الأشخاص بأنهم أصبحوا يفهمون الآن لماذا يؤدي العنف إلى فيروس نقص المناعة البشرية والعكس، ومدى أهمية أن يطالب المرء بحقوقه.

دورة تقديم المنح لعام ٢٠٠٩

٩ - تُقدم منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني سنويا من خلال إجراءات مفتوحة وتنافسية وشفافة تكفل مستوى رفيعا من البرامج وحزما في اختيار المستفيدين. وتستهدف النداءات لتلقي المقترحات مبادرات شاملة تركز على الوصول إلى الجماعات المهمشة أو المحرومة بصفة خاصة من خلال نهج مصممة كي تلبي مختلف الاحتياجات. وتُمنح الأولوية للطلبات التي تركز على نهج متعددة القطاعات وعلى التعاون بين مختلف الأطراف المعنية؛ وتقدم البراهين على ما يصلح لتعظيم استخدام الموارد؛ وتستثمر في التوثيق المنهجي والشامل والتقييم الذي يهدف إلى توليد المعارف وتبادلها. ويوجه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، من خلال إجراءاته المتبعة لتقديم المنح، الخبرات والموارد العالمية إلى الصعيد المحلي حيث تمس الحاجة إليها. ويركز الصندوق أيضا على إمكانية البناء على المبادرات الناجحة، مع التأكيد على تطوير القدرات الوطنية لتعزيز استدامتها.

١٠ - **تحليل الطلبات**: ورد في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ١ ٦٤٣ مذكرة مفاهيمية تطلب ما قيمته ٨٥٧ مليون دولار، وذلك مقارنة بما مجموعه ١ ٠٦٨ مذكرة مفاهيمية وردت في عام ٢٠٠٨ تطلب ما مجموعه ٥٢٥ مليون دولار، مما يعني زيادة نسبتها ٥٣ في المائة في

عدد الطلبات و ٦٣ في المائة في قيمة الأموال المطلوبة خلال عام واحد. وفي عام ٢٠٠٩، ورد العدد الأكبر من المذكرات المفاهيمية والقيمة الأكبر من المبالغ المطلوبة من قارة أفريقيا (٣٥ في المائة) تلتها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٥ في المائة)، ثم آسيا والمحيط الهادئ (٢٤ في المائة)، ومثل كل من وسط أوروبا وشرقها وكومنولث الدول المستقلة، والدول العربية، والبرامج الأقاليمية نسبة ٦ في المائة من قيمة المبالغ المطلوبة. ووردت معظم المذكرات المفاهيمية، في جميع المناطق، من منظمات نسائية وغيرها من المنظمات غير الحكومية (٨٥ في المائة) تلتها المنظمات الحكومية (٥ في المائة) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٣ في المائة).

١١ - **المنح المقدمة**: قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني ١٠,٥ ملايين دولار لـ ١٣ مبادرة في ١٨ بلدا وإقليما. ومُنحت أفريقيا أكبر قدر من الأموال (٤٨ في المائة)، تلتها آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠ في المائة لكل منها)؛ ووسط أوروبا وشرقها وكومنولث الدول المستقلة (١٢ في المائة). وحصلت منظمات في غامبيا وليسوتو للمرة الأولى على تمويل. وشملت أغلبية المستفيدين من المنح الجديدة منظمات نسائية وغيرها من المنظمات غير الحكومية (٧١ في المائة)، تلتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية (١٩ في المائة) والمنظمات الحكومية (١٠ في المائة). وإذ لاحظ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أن المنظمات الحكومية تشكل أقلية بين المستفيدين من المنح والمتقدمين لها، بدأ يركز على تشجيع المنظمات الحكومية أو الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية على تقديم الطلبات.

١٢ - **أبرز جوانب المنح الجديدة**: يقوم المستفيدون من المنح الجديدة بدعم تنفيذ القوانين والسياسات من خلال تحسين تنسيق الخدمات لحماية النساء والفتيات من العنف في تايلند، ومن خلال توسيع نطاق الخدمات المتكاملة في ألبانيا. وفي سيراليون، يقوم المستفيد من المنحة بتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة لمساعدة ما يزيد على ٦٥٠ ناجية من العنف الجنسي، من خلال تقديم تعويضات لهن. وفي كل من الكاميرون وليسوتو وناميبيا ونيجيريا، يقوم المستفيد من المنحة بتجريب نموذج في مجال خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لتحليل الآثار الناجمة عن العنف ضد النساء والفتيات وزيادة الدعم المقدم للناجيات. ويعمل المستفيد من المنحة في كل من السنغال وغامبيا وغينيا ومالي على توسيع نطاق تنفيذ النهج الرئيسية لإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، والتحول من النهج القائم على الصحة إلى آخر قائم على حقوق الإنسان. وفي أوغندا وست مواقع أخرى في شرق أفريقيا وجنوبها، يقوم متلقي المنحة بالاستفادة من برنامج البدء والوعي والدعم والتحرك الحائز على جوائز لمعالجة أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٣ - ويعمل المستفيدون الجدد من المنح أيضا مع الفتيات والشباب. ويسعى مستفيد من منحة في زامبيا إلى إنصاف الفتيات اللائي تعرضن لاعتداءات جنسية من خلال تحسين القوانين وإنفاذها. وفي كمبوديا، تتم تعبئة جماعات الشباب لإنهاء العنف المترلي. ويعمل المستفيد من منحة في بوليفيا على تعزيز الشبكات المناهضة للعنف الجنسي والعنف داخل الأسرة بغية منع العنف الموجه ضد الفتيات والمراهقات في بلدية إلـ ألتو. ويقوم مستفيدون آخرون من المنح بجهود توعية في صفوف الجماعات المهمشة، بما في ذلك النساء المعرضات للخطر بسبب الأزمة المالية العالمية في كمبوديا، ونساء أقليات ''الروما في البوسنة والهرسك، وجماعات نساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا والمكسيك. ويمكن الاطلاع على موجز عن المنح الجديدة على موقع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني[٣].

توسيع المشاركة

١٤ - يؤثر العنف ضد المرأة في جميع القطاعات، والفئات السكانية وفي القطاعين العام والخاص، مما يتطلب إشراك العديد من الأطراف المعنية. وهكذا، فإن كفالة إشراك الأطراف التقليدية والجديدة لإنهاء هذه الممارسة سمة مميزة لاستراتيجية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، التي تركز على حشد شراكات واسعة النطاق وحشد الدعم من طائفة متزايدة من الأطراف الفاعلة. ويشمل ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية والوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة، بين جملة أطراف أخرى، إضافة إلى الدور المركزي الذي يلعبه المستفيدون من المنح أنفسهم على الصعيدين القطري والإقليمي عن طريق حشد أطراف جديدة ومؤثرة، كما ورد ذكره آنفا.

١٥ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بوصفه آلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، منذ إنشائه، على شراكات مع الأمم المتحدة، ويعمل على زيادة قيادة الصندوق للأمور على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككل. وتعد الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة أعضاء في لجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات التي تقدم المشورة وتشارك بانتظام في عملية صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات وتقديم المنح. وفي عام ٢٠٠٩، شمل أعضاء لجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي ١٩ وكالة تابعة للأمم المتحدة وممثلين لآليات أخرى مشتركة بين الوكالات ومنظمات دولية رائدة في المجتمع المدني، لا سيما منظمة العفو الدولية، ومركز القيادة النسائية العالمية ومرصد حقوق الإنسان.

(٣) http://www.unifem.org/gender_issues/violence_against_women/Trust_fund.php.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٩، شملت وكالات الأمم المتحدة المشاركة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي: شعبة النهوض بالمرأة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. إضافة إلى ذلك، قدمت مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع مشورة تقنية هامة بشأن الطلبات الواردة من مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ وللمرة الأولى شاركت أمانة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أمر هام بوجه خاص نظرا لأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت مؤهلة منذ عام ٢٠٠٨ لتقديم طلبات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحصول على منح.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٩، عقد ما مجموعه ١٨ اجتماعا للجنة تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي في ١٥ بلدا. وكدليل على المشاركة المتزايدة، تماشيا مع اتجاهات السنوات الأخيرة، شارك المنسقون المقيمون للأمم المتحدة، في كل من إكوادور وبيرو وكولومبيا، مرة أخرى في اجتماعات اللجنة الخاصة لتلك المنطقة دون الإقليمية، وانضم إليهم هذا العام المنسقون المقيمون للأمم المتحدة في كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وكدليل أيضا على الدور الهام والمحتمل الذي يمكن أن تقوم به وكالات الأمم المتحدة في تعزيز أثر أنشطة الجهات المستفيدة من المنح المقدمة من الصندوق الاستئماني واستدامتها، تأتي أيضا الجهود التي بذلتها في الهند منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي تدعم استمرار برنامج يتولى تنفيذه على مستوى المقاطعة مستفيد سابق من المنح، وهو برنامج يركز على العنف ضد النساء والأطفال.

١٨ - وللقطاع الخاص دور هام في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ففي عام ٢٠٠٩، أصبحت شركة منتجات إيفون وشركة جونسون آند جونسون من شركات القطاع الخاص الرائدة التي تقيم شراكة مع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني. ودعمت شركة جونسون آند جونسون منذ عام ٢٠٠٥ فتح نافذة خاصة للصندوق تتعلق بالصلات القائمة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كما قدمت منظمة زونتا الدولية التي

لا تستهدف الربح مساهمات إلى جانب اللجان الوطنية للصندوق الإنمائي للمرأة في النمسا ونيوزيلندا واليابان.

١٩ - وفي عام ٢٠٠٩، توصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى تأمين تعهد جديد بالعمل من جانب مبادرة كلينتون العالمية يضم الحملة العالمية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الرامية إلى جمع ١٠٠ مليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٥، وفقاً لما دعا إليه إطار عمل حملة الأمين العام. وبدأ كذلك صندوق الأمم المتحدة الاستئماني عملية اتصال لانتقاء مؤسسات هامة.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٩، أحرز صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أيضاً تقدماً كبيراً في الاستعانة بمؤسسات البحث والخبرة الرائدة المتفرغة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وفي إقامة الشراكات معها. وأقام معها علاقات تعاون لتدريب الجهات المستفيدة من المنح وتقديم المساعدة التقنية لها في مجالات البرمجة القائمة على الأدلة والرصد والتقييم (انظر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أدناه).

٢١ - ودأبت نيكول كيدمان، سفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على إبراز الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ولجمع موارد إضافية هامة للصندوق الاستئماني. وعلى سبيل المثال، أدلت السيدة كيدمان ومنظمة بريكثرو المتلقية لمنحة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بشهادتهما أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النداء العالمي للعمل الذي وجهه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان ''قولوا لا اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' يشجع على تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني. كما أن المنتدى الإلكتروني لهذه الحملة يتيح الفرصة للجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني لعرض الإجراءات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة[٤].

ضمان الكفاءة

٢٢ - يشجع صندوق الأمم المتحدة الاستئماني تحقيق الكفاءة في مختلف مستويات عملياته وفي تقديم المنح. فهو يتيح على سبيل المثال آلية تتسم بالكفاءة لتحسين اتساق النهج والاستراتيجيات البرنامجية الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتجميع الموارد العالمية والبحث عنها، وتعزيز الرصد والمساءلة. وكل هذه المهام متفقة مع مبادئ المواءمة والتنسيق

(٤) انظر http://www.saynotoviolence.org.

والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة المحددة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥.

٢٣ - وتتم عملية تقييم منح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بمشاركة نشطة من وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي. وتتيح بوجه خاص لجان تقييم البرنامج المشتركة بين الوكالات على الصعيد دون الإقليمي إقامة الصلات مع الجهود الجارية للأمم المتحدة والأولويات الوطنية القائمة. ويكفل هذا الهيكل اللامركزي القائم على المشاركة الواسعة تحقيق مواءمة دقيقة بين الأموال المخصصة وقدرات واحتياجات مختلف البلدان والمناطق، الأمر الذي يزيد من أهمية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بوجه عام بالنسبة للأولويات الوطنية والسياق الوطني.

٢٤ - ومنذ عام ٢٠٠٨، إذ اتسعت قاعدة الموارد، سمح الانتقال إلى تقديم منح أكبر حجماً وأطول أمداً بتنفيذ أنشطة أوسع نطاقاً من شأنها أن تحقق مستويات أعلى من النتائج وتحسن من استدامة الجهود. وفي عام ٢٠٠٩، تمكن مجدداً صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من تقديم منح تصل قيمتها إلى مليون دولار لمبادرات تتراوح مدتها بين سنتين وثلاث سنوات. وقد أفضى ذلك إلى زيادة فعالية استخدام الموارد في إدارة الصندوق، مع زيادة فعالية تكلفة الوقت اللازم والعمل الضروري لاستعراض ملفات المستفيدين من المنح وإقرارهم ورصدهم ودعمهم بالمقارنة بما يمكن تحقيقه من نتائج وآثار.

توليد المعارف وتطوير القدرات

٢٥ - تنجم بعض أخطر المشاكل التي تعوق التصدي للعنف ضد النساء والفتيات عن محدودية القدرات لوضع البرامج وتنفيذها وتوسيع نطاقها وعدم معرفة أكثر الحلول نجاعة. ولهذا، فإن سد الثغرات المتعلقة بالقدرات والمعارف جزء لا يتجزأ لتنفيذ ولاية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، وفقاً لما ينص عليه إطاره للرصد والتقييم وإدارة المعارف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١[٥].

٢٦ - وفي مواجهة هذه المشاكل، استمر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في ندائه لتقديم المقترحات لعام ٢٠٠٩ في التركيز على الحاجة إلى القيام بالرصد والتقييم المنهجيين وأوصى مقدمي الطلبات بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من المنح المطلوبة للتقييم، ونسبة إضافية تتراوح بين ٣ إلى ٥ في المائة للرصد. وقدمت تعليقات وافية على المذكرات المفاهيمية والمقترحات الكاملة المدرجة في قائمة قصيرة تشجع مقدمي الطلبات على السعي إلى تحقيق مستويات

(٥) انظر http://www.unifem.org/materials/item_detail.php?ProductID=153.

أعلى من الأثر بدعم البرامج بأدلة قوية وربطها بتحقيق نتائج محددة، مع الاسترشاد بخطط الرصد والتقييم والتوثيق وتبادل المعارف.

٢٧ - ومما يجدر ذكره بوجه خاص أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أحرز في عام ٢٠٠٩ تقدماً كبيراً في وضع نظام جديد لتقديم تقارير المستفيدين من المنح يهدف إلى عرض النتائج والدروس والمعارف، وتحليل الاتجاهات في حافظة المنح بمجملها. وستطلق في عام ٢٠١٠ قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الشامل التي ترتبط بإطار قائم على تحقيق النتائج لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني ضمن استراتيجيته الجديدة. ومن المتوقع أن تيسر إلى حد كبير إبلاغ راسمي السياسات والقائمين على تنفيذها بالممارسات والمعارف الناشئة وتعميمها عليهم. كما يجري إعداد دراسات إفرادية للممارسات الجيدة والواعدة للمستفيدين من المنح، وتجميع تقارير التقييم وأدلة التدريب وغيرها من الأدوات التي يضعها المستفيدون من المنح لإغناء قاعدة البيانات من أجل تبادل المعارف على المستوى العالمي. علاوة على ذلك، تمكن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من تحسين درجة وجودة عملية رصد المستفيدين من المنح. وشملت هذه العملية زيارات رصد قامت بها أمانة الصندوق الاستئماني عام ٢٠٠٩ إلى تسع جهات مستفيدة من المنح في ستة بلدان[٦] في أفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى أنشطة رصد منتظمة تنفذها مراكز التنسيق التابعة للصندوق الاستئماني في مكاتب الصندوق الإنمائي للمرأة على الصعيد دون الإقليمي.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٩ أيضاً، أقام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني شراكة مع مشروع تقييم التدابير (Measure Evaluation)، وهي شراكة تضم منظمات خبيرة تدعمها وكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة. وقد وضع مشروع تقييم التدابير أداة عالمية رائدة للرصد والتقييم تتكون من مؤشرات عن العنف ضد المرأة تطلع عليها بانتظام جميع الجهات الجديدة المستفيدة من المنح في مسعى لتحقيق الاتساق في انتقاء المؤشرات. وستكون برامج مختارة تنفذها أفرقة الأمم المتحدة القطرية تجارب لتقييم كيفية الاستفادة من المؤشرات التي وضعها المشروع في تتبع قرارات السياسة العامة وتوجيهها منهجياً.

٢٩ - ويتعلق جانب رئيسي آخر من جوانب إنجازات صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتصلة بتطوير القدرات وتوليد المعارف في عام ٢٠٠٩ بإضفاء الطابع المؤسسي على التدريب وتقديم الدعم ذي الصلة للمستفيدين من المنح في مجالات تصميم البرامج القائمة على الأدلة ورصدها وتقييمها. ومن خلال عطاء عام فاز به المركز الدولي لبحوث المرأة، تم تجريب منهاج تعليمي وعقد حلقتي عمل للتدريب في إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر وفي

(٦) إثيوبيا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا ونيبال والهند.

الهند في كانون الأول/ديسمبر. ومن المقرر أن تعقد، في الربع الأول من عام ٢٠١٠، حلقتا عمل إقليميتان أخريان، واحدة بالإسبانية في نيكارغوا وأخرى بالفرنسية في السنغال. وفي أعقاب عملية التثبت والاختبار هذه، سيوفر سنوياً برنامج لتنمية القدرات، وستوجه الدعوة إلى جميع المستفيدين الجدد من المنح للمشاركة وفي التدريب في المراحل المبكرة من وضع مشاريعهم.

حشد الموارد

٣٠ - تعتمد قدرة صندوق الأمم الاستئماني على تعهد رؤية استراتيجية وخطط طموحة لدعم تنفيذ الالتزامات المقطوعة على المستوى القطري لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات على ما يتمتع به من قدرة على حشد الموارد الكافية. واستجابة للنداءات التي وجهتها الجمعية العامة في قراراتها ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣ و ١٣٧/٦٤ لتوفير المزيد من الموارد لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني، تعززت جهوده في مجال الاتصال.

٣١ - وفي عام ٢٠٠٩، استفاد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من الدعم المتواصل الذي تقدمه حكومة إسبانيا باعتبارها المساهم الرئيسي، ومن المساهمات التي ما برحت تقدمها حكومات أيسلندا وترينيداد وتوباغو وجمهورية كوريا والنمسا والنرويج وهولندا. وقد ساهمت حكومة كازاخستان في الصندوق للمرة الأولى. وزادت حكومات إسبانيا وأيرلندا والدانمرك وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية بسخاء مساهماتها. كما أتيحت موارد القطاع الخاص وموارد أخرى بفضل الدعم المتواصل من شركتي إيفون وجونسون آند جونسون ومنظمة زونتا الدولية، ومساهمات اللجان الوطنية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا ونيوزيلندا واليابان. وستمنح المساهمات التي وردت في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩، بعد أن انتهت دورة تقديم المنح، في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٩، قدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني استراتيجية جديدة لجمع الأموال تهتدي بهدف الحملة الرامية إلى بلوغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٥، وهو هدف حدد في حملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، ووجه تنبيها عاجلا على الشبكة العالمية نشر على نطاق واسع لاسترعاء الاهتمام إلى ضرورة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في سياق الأزمة المالية العالمية، مع إمكانية النداء إلى تقديم الأفراد لهبات عن طريق موقع تستضيفه مؤسسة الأمم المتحدة. ودفعت النوعية الممتازة لعدد من المقترحات التي لم يتم تمويلها بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني إلى التماس الدعم من مؤسسات رائدة

ووكالات شقيقة في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وردت استجابة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي حث المكاتب الميدانية على النظر في إمكانية تقديم الدعم.

رابعاً – آفاق المستقبل

التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني

٣٣ – مع اقتراب صندوق الأمم المتحدة الاستئماني من إكمال استراتيجيته للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨، عهد بإجراء تقييم خارجي مستقل إلى مجموعة يونيفرساليا للإدارة التي فازت بعطاء تنافسي عام وبدأت المجموعة العملية أواخر عام ٢٠٠٨ وأنهت مهمتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأشركت في هذه العملية مجموعة من الجهات الهامة صاحبة المصلحة، منها وكالات شقيقة أخرى في الأمم المتحدة ودول أعضاء. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، افتتح باب المشاركة في جلسة إحاطة عن استنتاجات التقييم نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أمام جميع وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٣٤ – وقيّم التقييم الخارجي أداء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني استناداً إلى مرتكزات استراتيجية الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨ (التأثير والمشاركة والكفاءة وإدارة المعارف وتنمية القدرات وحشد الموارد) وحدد مواطن القوة والضعف والتحديات والاتجاهات الحالية. وخلص التقييم الخارجي إلى استنتاج عام إيجابي مفاده أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لديه آلية مناسبة لتعزيز إنفاذ القوانين وتنفيذ السياسات الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تبين أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني كان فعالاً في تلبية احتياجات النساء المتضررات من العنف أو الناجيات منه، وزيادة قدرات القائمين على التنفيذ، وإذكاء الوعي في أوساط المواطنين بخطورة مشكلة العنف ضد النساء والفتيات. وفيما يتعلق بالكفاءة، ثبت أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني يعمل بإدارة صغيرة وتكاليف عامة منخفضة جداً. كما أقر التقييم التدابير التي أدخلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مستوى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في عام ٢٠٠٨ لتعزيز عملياته ومعاييره لضمان الجودة، وأكد أن هذه التعديلات هي دليل على الطريق إلى الأمام وشجع على مواصلتها.

٣٥ – وفي حين تبين أن النتائج المحرزة تتناسب مع الموارد المستثمرة، اعتبر الملاك الحالي للموظفين والعناصر المتعلقة بالرصد وتبادل المعارف تحديات رئيسية ينبغي مواجهتها إذا ما أريد استغلال إمكانية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني وفرصه وتحقيق طموحاته على أتم وجه. وبناء على ذلك، قيمت نظم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للرصد والتقييم والدعم

الذي يقدمه للمستفيدين من المنح بأنها كانت ضعيفة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، وهو اتجاه انعكس في عام ٢٠٠٩. وأشار التقييم إلى أن الصندوق لم يول الاهتمام الكافي ولا الموارد الكافية لإدارة وتعميم المعارف التي تتم توليدها. كما لاحظ التقييم الخارجي أن المستفيدين من المنح لا يتمكنون في أحيان كثيرة من مواصلة البرامج بعد انتهاء المنح نظراً لمحدودية مواردهم. إلا أن التقييم أقر بأن النداءات إلى تقديم المقترحات ركزت منذ عام ٢٠٠٨ على تقديم أدلة واضحة على تنمية القدرات ووضع خطط للاستدامة، وعلى أوجه التآزر والتنسيق مع المبادرات القائمة. وأخيراً، وجد التقييم الخارجي أن المنح حققت العديد من النتائج القصيرة الأجل، لكن ثمة أدلة قليلة على تحقيق نتائج طويلة الأجل. وستعتمد استراتيجية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقييم الشامل.

خامسا - تقرير عن برامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واستراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٣٦ - يضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إلى جانب إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني، بولاية رئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن إنهاء العنف ضد المرأة الذي يمثل إحدى المسائل الأساسية التي تعنى بها المنظمة وإحدى الأولويات الأربع الواردة في استراتيجيتها المؤسسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٣٧ - وواصل الصندوق الإنمائي، مسترشداً بالاستراتيجية المعنونة ''حياة خالية من العنف: إطلاق العنان لقوة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين''، تعزيز أنشطته في مجالات الدعوة والبرمجة وإقامة الشراكات والاتصال والتعاون بين الوكالات، على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وترد أدناه أبرز جوانب هذه الأنشطة.

تعزيز السياسات والقوانين وتنفيذها

٣٨ - قام الصندوق الإنمائي للمرأة في عدة بلدان بدعم النهوض بأطر السياسات والأطر القانونية، وكذلك تطبيقها وإنفاذها ورصدها. وشمل ذلك الدعم التقني الذي قدمه الصندوق إلى مديرية الشؤون الجنسانية في أنتيغوا وبربودا من أجل إنشاء فرقة عمل وطنية معنية بالعنف ضد المرأة؛ و المساعدة المقدمة في غواتيمالا إلى اللجنة النسائية بالكونغرس، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للدفع قدماً بإعداد التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، بما فيها التشريعات المتعلقة بقتل الإناث؛ والدعم المقدم في الهند إلى تجمع المحامين وإلى اللجنة الوطنية للمرأة في

إطار جهودهما الرامية إلى رصد التقدم المحرز في إنفاذ قانون حماية المرأة من العنف المترلي لعام ٢٠٠٥. وفي باكستان، قدم الصندوق الدعم إلى تحالف لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف وضع مشروع خطة عمل لمكافحة العنف ضد المرأة واستعراض مشاريع القوانين المتعلقة بالعنف المترلي بناءً على طلب البرلمان، من أجل تحديد الثغرات واقتراح التوصيات استناداً إلى الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣٩ - وفي إندونيسيا، أسهمت المساعدة التقنية والمالية التي قدمها الصندوق الإنمائي للمرأة في إعداد مشروع قانون محلي لحماية العاملات المهاجرات، يشمل أحكاماً لحماية المرأة من التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي، وفي إعداد قانون وطني لمكافحة العنف المترلي قيد الاعتماد، وفي مصر، قدم الصندوق الإنمائي للمرأة الدعم لعقد أول مؤتمر للشباب بشأن التحرش الجنسي. وفي الكاميرون وبوروندي، قدم الدعم لتعزيز القوانين الجنائية المتصلة بالعنف الجنسي. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، قدم الصندوق الإنمائي للمرأة الدعم لإعداد دليل وتدريب للموظفين المدنيين في قطاع العدل وجهاز الشرطة بشأن تنفيذ القانون الأساسي المتعلق بحق المرأة في حياة خالية من العنف.

٤٠ - ويعد دمج تدابير مواجهة العنف ضد المرأة في الأطر الوطنية والإقليمية للتنمية والتمويل مجالاً ناشئاً استراتيجيا للغاية يقوم الصندوق بتعزيزه. وفي هذا الصدد، قدم الصندوق الدعم التقني لتعزيز الالتزامات المتعلقة بالتصدي للعنف ضد المرأة الواردة في الخطة الإنمائية الوطنية في الرأس الأخضر وفي الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر. وعلاوة على ذلك، يسرت الإسهامات التقنية للصندوق وشراكته الطويلة الأمد مع أمانة الجماعة الكاريبية إدراج أهداف ومؤشرات مراعية للمنظور الجنساني بشأن الحد من العنف ضد المرأة في برنامج عمل الجماعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤١ - ويعد تأمين الموارد لتنفيذ القوانين والسياسات مجال عمل هام كثيراً ما يتم إهماله في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة. وفي جمهورية فنزويلا البوليفارية، أسهم التعاون بين الصندوق الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالاستفادة من النجاحات التي حققتها الجهود السابقة في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، في مساعي المكتب الوطني للميزانية لإصدار مبادئ توجيهية توعز إلى جميع البلديات والأقاليم بتخصيص الأموال لتشغيل وحدات محلية تعنى برصد إنفاذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة. وفي بوروندي، أسهمت أنشطة الدعوة المتعلقة بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني الموجهة إلى وزارة المالية في إدراج بند محدد عن العنف ضد المرأة في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٩.

٤٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، أسهم الصندوق الإنمائي للمرأة وشركاؤه في وضع السياسة الجنسانية الأولى للاتحاد الأفريقي وخطة عمله العشرية التي توفر، في جملة أمور، إطاراً للتصدي للعنف ضد المرأة. وقدم الصندوق الإنمائي أيضاً الدعم التقني لقمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجنسانية والسلام والأمن من أجل إنشاء منبر للحوار في مجال السياسات وتحديد الإجراءات العملية لتعزيز التعاون عبر الحدود في إطار التصدي للاتجار بالبشر والمسائل الأخرى التي تؤثر سلباً في المرأة والطفل. وفي منطقة البحر الكاريبي، عقد الصندوق الإنمائي اجتماعاً لفريق استشاري إقليمي معني بالجنسانية والتنمية، شارك فيه ممثلون من منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والجماعة الكاريبية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية، دعماً لتعيين مقرر خاص إقليمي معني بالعنف الجنساني وإعداد برنامج مشترك بشأن نساء الشعوب الأصلية.

تحسين استفادة الناجيات من العنف من الخدمات وإمكانية اللجوء إلى القضاء وتنمية قدرات المؤسسات الرئيسية العاملة في مجال إعداد السياسات وتوفير الخدمات

٤٣ - تقوم برمجة الصندوق الإنمائي على دعامتين أساسيتين تتمثلان في توسيع نطاق استفادة المرأة من الخدمات وإمكانية لجوئها إلى القضاء وتقديم الدعم إلى الحكومات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لتعزيز الدراية الفنية والقدرة على اتخاذ التدابير الفعالة لمواجهة العنف ضد المرأة.

٤٤ - ويعد تعزيز الجهات المستجيبة الأولى لكفالة حماية الشرطة للناجيات من العنف واتخاذ التدابير الجيدة للغاية لصالحهن أولوية في البرامج المدعومة من الصندوق الإنمائي. وفي رواندا، ساعد الصندوق الإنمائي في صياغة السياسة الوطنية للشرطة بشأن العنف الجنساني والعنف الجنسي؛ وقدم الصندوق، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، الدعم إلى دوائر الرعاية الصحية التابعة للشرطة الوطنية لإنشاء مركز جامع للخدمات من أجل الناجيات من العنف في مستشفى كاسيريو للشرطة في كيغالي. وفي دار السلام بجمهورية تترانيا المتحدة، قدم الصندوق الإنمائي التمويل إلى شبكة الشرطيات التترانيات من أجل إنشاء وحدة لدعم الضحايا لرعاية الناجيات من العنف. وفي منطقة البحر الكاريبي، ساهم الصندوق الإنمائي في التزام ستة أجهزة نسائية وطنية، بالاتفاق مع وزارات الأمن القومي، بتعزيز مسؤولية الدولة عن التصدي للعنف الجنسي، بما في ذلك تطوير القدرات في مجالات حفظ الأمن والإجراءات القضائية، والعمل مع رابطة مفوضي الشرطة الكاريبيين.

٤٥ - ويمثل ضمان إمكانية لجوء النساء إلى القضاء أحد الجوانب الرئيسية في جهود الصندوق الإنمائي لإنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب أعمال العنف الجنساني في العديد

من البلدان. وفي سيراليون، يواصل الصندوق الإنمائي دعم طلبات الناجيات من العنف للانتصاف لهن عقب الحرب الأهلية، وتعزيز قدراتهن في مجال الدعوة، ومساعدتهن في الإدلاء بشهاداتهن، وتقديم المساعدة التقنية للجنة الحقيقة والمصالحة لكفالة إيلاء الاهتمام للجرائم الجنسانية وحماية الناجيات منها. وفي كينيا، تلقت رابطة القاضيات الدعم لتدريب أكثر من ٣٠ قاضياً من مختلف الاختصاصات في المحكمة العليا في إطار برنامج الفقه المتعلق بالمساواة، في حين تم توفير التدريب في جورجيا للقضاة والمحامين في مجال قانون مكافحة العنف المنزلي. وفي منطقة البحر الكاريبي، ينكب الصندوق الإنمائي أيضاً على البرامج المعنية بمرتكبي الجرائم، ويوفر الدعم لمركز الإرشاد القانوني والاجتماعي في غرينادا ومحكمة الأسرة في سانت لوسيا لتنفيذ برنامج تدخل قضائي يستهدف مرتكبي أعمال العنف على مدى ١٦ أسبوعاً. وفي جامايكا، تم توفير التدريب لمراقبي السلوك في إدارة الإجراءات التأديبية الذين يتعاملون مع مرتكبي الجرائم لوضع تدخلات قائمة على المساءلة. وفي طاجيكستان، نظم الصندوق دورة في حقوق الإنسان للمرأة كجزء من المنهاج السنوي لمعهد حقوق الإنسان من أجل طلاب الحقوق الذين سيعملون في الأرياف لتقديم الخدمات القانونية. وفي السودان وجمهورية تترانيا المتحدة، قام الصندوق بتمويل مؤتمرات المنظمات الدينية التي اجتمع خلالها الزعماء الدينيون لمناقشة العنف ضد المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي أفغانستان، ومن خلال الصندوق الخاص المتعدد المانحين لإنهاء العنف ضد المرأة الذي يديره الصندوق الإنمائي، والذي تموله إيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا والنرويج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تلقت ٢٦ منظمة في ٢٠ مقاطعة الدعم لتنفيذ مشاريع في مجالات اللجوء إلى القضاء، وتدابير الحماية، وممارسة التأثير، وتقديم المساعدة القانونية (بما في ذلك تدريب ١٢٥ مساعداً قانونياً)، والبحث والدعوة، والتوعية، وشبكات التعلم. بالمثل، فإن صندوق مرفق المحيط الهادئ المتعدد المانحين التابع للصندوق، الذي تدعمه الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، واللجنة الوطنية الأسترالية، والمفوضية العليا البريطانية في سوفا، واللجنة الوطنية النيوزيلندية، قدم الدعم إلى منظمات عن طريق توفير المنح الصغيرة وتنمية القدرات لزيادة إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، وشمل ذلك تنظيم حلقات عمل الدعم التقني، والتزويد بمجموعة أدوات التعلم الذاتي، وأشكال الدعم الأخرى للتطوير التنظيمي.

٤٦ - ويساعد شركاء الصندوق المنفذون من المنظمات غير الحكومية في ثماني ولايات في الهند الناجيات من العنف على التعامل مع الإجراءات القانونية، ومقاضاة مرتكبي الجرائم، والوصول إلى الملاجئ التي تقدم المعلومات القانونية والتعليم غير الرسمي. وفي الجمهورية العربية السورية، قدم الصندوق الدعم إلى الجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة من أجل إدارة

ملجأ للناجيات من العنف وأطفالهن عن طريق توفير الإرشاد القانوني والصحي لهن وتزويدهن بالمعلومات عن فرص العمل. وفي بوروندي، قدم الصندوق الدعم التقني والمالي إلى أربع منظمات تقدم للناجيات من العنف المساعدة النفسية الاجتماعية والقانونية. وفي فيلا السلفادور ببيرو، أسهم بناء قدرات المنظمات النسائية الشعبية في زيادة معرفة أوجه التقاطع بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

توسيع نطاق نظم جمع البيانات وتحليلها وتعقبها

٤٧ - يعتمد وضع السياسات والقوانين والخدمات والنظم الفعالة لتعقب التقدم المحرز على التحليل الموثوق للبيانات والمعلومات. ويعمل الصندوق، بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، على تعزيز جمع البيانات وتحليلها نوعياً وكمياً. ومن الأمثلة على ذلك تقديم الصندوق الدعم لإنشاء نظم بيانات في مقاطعة نغوما برواندا؛ وجهود الصندوق في بربادوس بشأن العنف المترلي؛ وفي الجزائر، حيث تشارك في نظام معلومات موحد وزارات شؤون الأسرة، والصحة، والتنمية والتضامن، بالتعاون مع الدرك الوطني وسائر قوات الشرطة وملاجئ الناجيات من العنف. وفي جورجيا، أجرى الصندوق الإنمائي واليونيسيف تقييماً سريعاً بعد انتهاء النزاع لحالة النساء والأطفال المشردين داخلياً، بما في ذلك ضحايا الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف المترلي. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، تلقى شريك محلي الدعم لإجراء أبحاث عن البغاء القسري والاتجار بالبشر بهدف تعزيز الوعي وتحسين الخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف وتحديد التدابير في مجال السياسات. وأصدر الصندوق الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى جانب هيئة إحصاءات سيراليون، تكليفاً بإجراء أبحاث وطنية لدعم تعقب حالات العنف والإبلاغ عنها وتعميم القوانين الجنسانية. وفي آسيا، وبدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، نشر الصندوق تحليلاً إقليمياً للتشريعات المتعلقة بالعنف المترلي استناداً إلى اجتماع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عقد بشأن المعايير الدولية والممارسة الجيدة.

التصدي للعنف الجنسي باعتباره أحد أساليب الحرب

٤٨ - يضطلع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور دعوي رئيسي في تشجيع تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بالشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة؛ ويواصل القيام بمهام أمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي تحالف يضم ١٢ منظمة من منظمات الأمم المتحدة. ويستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في العمل مع مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة من أجل وضع مؤشرات عالمية وذات أهمية على الصعيد الوطني لتنفيذ هذين القرارَين.

وبالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نظّم الصندوق، باسم مبادرة الأمم المتحدة وبالشراكة مع مركز الحوار الإنساني، ندوة بعنوان ''العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومفاوضات السلام: تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠'' لفائدة الوسطاء وخبراء الموضوع والمدافعين عن حقوق المرأة، تستهدف ضمان معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في عمليات الوساطة. وقد ورد العديد من التوصيات المنبثقة عن هذه الندوة في قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) الذي يكلّف فيه المجلس بعثات حفظ السلام بتوفير الحماية للنساء والفتيات من العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وقد نظرت إدارة عمليات حفظ السلام في الجرد التحليلي الذي قام به الصندوق لاستجابات موظفي عمليات حفظ السلام للعنف الجنسي ضد النساء المتصل بالحرب، بهدف إدراجه في التوجيه الذي سيُقدم إلى قادة قوات الأمم المتحدة المعنيين بشأن منع العنف الجنسي والعنف الجنساني المتصلَين بالنزاع.

٤٩ - وعلى الصعيد الوطني، يعمل الصندوق على النهوض بتنفيذ القرَارين بوسائل منها تقديم الدعم من أجل وضع خطط عمل وطنية. ففي نيبال على سبيل المثال، دعم الصندوق وصندوق الأمم المتحدة للسكان، جهود وزارة السلام والتعمير، واللجنة الوطنية للمرأة لوضع خطة عمل وإعداد تدريب على تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وفي ليبريا، قدم الصندوق الدعم لتنظيم مؤتمر وطني للمرأة شكّل أساسا لوضع خطة العمل الوطنية الليبرية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وفي كوت ديفوار، نظم الصندوق حلقة عمل تشاورية أفضت إلى صياغة خطة وطنية لتنفيذ القرار. وفي أفغانستان، نسّق الصندوق توفير تدريب للنائبات البرلمانيات يتعلق بالقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وإجراء مشاورات مع وزارة الداخلية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي أفضى إلى تعهد الوزارة بإنشاء هيئة إشرافية مدنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

زيادة الوعي والاتصالات وإقامة الشراكات مع وسائط الإعلام

٥٠ - تعد استراتيجية إقامة الشراكات مع وسائط الإعلام، إلى جانب استراتيجيات أخرى، أساسية لتحفيز الاهتمام على صعيد السياسات، وتغيير الأعراف السائدة في المجتمع وتحسين مواقف الجمهور إزاء هذه المسألة وفهمه لها، فضلا عن تمكين المرأة وعامة الجمهور فيما يتعلق بحقوقهم وإتاحة إمكانية وصولهم إلى الخدمات. وينطوي هذا على تطوير مهارات الإعلاميين وتنمية قدراتهم. ففي عام ٢٠٠٩، دعم الصندوق تدريب الصحفيين في العراق من أجل تشجيع التغطية الإعلامية لحالات العنف ضد المرأة وسائر أشكال انتهاك حقوقها

كإنسان، بما في ذلك إذكاء الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وجرى أيضا دعم جهود زيادة الوعي في هايتي، حيث ساعد الصندوق، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وزارة وضع المرأة وحقوقها على بدء حملة توعية بشأن العنف الجنساني من خلال شبكة من المحطات الإذاعية والتلفزيونية والمدارس المجتمعية على الصعيد الوطني. وفي منطقة الأنديز، نظم الصندوق والرابطة الأمريكية اللاتينية للتثقيف الإذاعي مسابقة تنافس بين قدرات الشبكات الإذاعية على إيجاد برامج عن إنهاء العنف ضد نساء الشعوب الأصلية. وفي بوليفيا وبيرو وإكوادور، يدعم الصندوق بث فيلم وثائقي يبرز الممارسات الجيدة في مجالي حقوق نساء الشعوب الأصلية وعدالة الأسلاف.

٥١ - وفي الولايات المتحدة، أرسل الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نيكول كيدمان، بصفتها سفيرته للنوايا الحسنة للإدلاء بشهادتها عن العنف ضد المرأة، خلال جلسة سماع أمام أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الأمر الذي حشد اهتماما إعلاميا في سياق القانون الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة الذي من المنتظر صدوره. وعلى الصعيد العالمي، يرعى الصندوق كل عام أنشطة واسعة النطاق دعما لليوم الدولي للمرأة، وحملة ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس، والتي تُشرك أيضا وسائط الإعلام، بطرائق منها تنظيم مناسبات رفيعة المستوى والاستخدام المتسم بالابتكار للفنون الذي تقوم به مختلف منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب الشريكة مع منظومة الأمم المتحدة، في أنشطة الاحتفال.

إقامة الشراكات وتوسيع نطاق الاتصال والتعاون بين الوكالات

٥٢ - على الصعيدين العالمي والإقليمي، يقيم الصندوق شراكات متعددة ويحافظ على استمرارها مع الشبكات والمنظمات التي تعد من الحلفاء الحيويين في مجال توسيع نطاق الجهود والتغطية المناهضة للعنف، بما في ذلك توجيه الانتباه إلى الفئات الاستراتيجية لكن المهملة، وذلك بالعمل مع الرجال والشباب وإشراك الجهات الشريكة الجديدة وغير التقليدية.

٥٣ - وفي البرازيل، رعى الصندوق في آذار/مارس من عام ٢٠٠٩، إلى جانب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وجهات مانحة، الندوة العالمية الأولى من نوعها بشأن إشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين، والتي نظّمها كل من معهد بروموندو ومعهد باباي (Papai) ومنظمة تحالف إشراك الرجال (MenEngage)، ومنظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحملة الشريط الأبيض

(White Ribbon Campaign) لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وانضم الصندوق أيضا إلى اللجنة الاستشارية المنشأة حديثا التابعة للتحالف الدولي لإشراك الرجال، سعيا إلى مواصلة توثيق التعاون بشأن الخصائص الذكورية والعمل مع الرجال والفتيان لمنع العنف ضد المرأة. وتواصَل التعاون أيضا مع الاتحاد البرلماني الدولي على الصعيدين العالمي والإقليمي في إطار خطة عمله الجديدة المتعلقة بالعنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى التعهد بالعمل في إطار مبادرة كلينتون العالمية بوساطة من الصندوق لصالح صندوق الأمم المتحدة الاستئماني على النحو الموصوف سابقا، انضم الصندوق، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومناصري القطاع الخاص، إلى إعلان آخر من إعلانات المبادرة بزعامة أحد قادة القطاع الخاص، صدر بشأن حشد الموارد لتمكين مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها من إجراء دراسات استقصائية وطنية عن العنف الجنسي ضد الفتيات في مختلف البلدان.

٥٤ - ويواصل الصندوق أداء دور رئيسي في المبادرات المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، بوصفه عضوا مؤسسا ونشطا؛ وفي الفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني والتابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وفي فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التي أنشئت ضمن الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين (بما في ذلك بوصفه أحد الشركاء المنفذين للبرامج النموذجية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية)؛ وفي فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمراهقات، مع التركيز على توجيه الانتباه إلى العنف الجنسي ضد أفراد هذه الفئة العمرية؛ وفي الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع لحملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''، وفي اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى التي يترأسها نائب الأمين العام. وفي عام ٢٠٠٩ أيضا، وقّع الصندوق مذكرات تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تشمل إقامة شراكات مع البرنامج العالمي المعني بإقامة مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات الذي يضطلع به الصندوق؛ وشارك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ برامج مكافحة الاتجار في بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند.

٥٥ - وعلى الصعيد القطري، يؤدي الصندوق دور وكالة رائدة أو شريكة فيما يتعلق بتنفيذ برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية المكرسة حصرا للتصدي للعنف ضد المرأة في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش وكولومبيا والمغرب؛ ولتنفيذ البرنامج الإقليمي المشترك لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعنون ''شركاء من أجل المنع: العمل مع

الفتيان والرجال لمنع العنف الجنساني''، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومتطوعي الأمم المتحدة.

٥٦ - ويعد الصندوق من المساهمين النشطين في حملة الأمين العام ''اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة''. ففي آذار/مارس من عام ٢٠٠٩، نظم الصندوق مع المجتمع المدني المشاورة العالمية الأولى بشأن الحملة والتي عُقدت بالتعاون مع مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ومركز القيادة النسائية العالمية؛ وقاد الصندوق جهود تنسيق حملات الأمم المتحدة الإقليمية الثلاث بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومجموعة من وكالاتها. وبدأت حملة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٧] في غواتيمالا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وستنطلق الحملة الشاملة لكامل أفريقيا[٨]، التي يقودها الاتحاد الأفريقي، في مطلع عام ٢٠١٠؛ كما عُقدت مشاورات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال استعراض مرور ١٥ عاما على صدور منهاج عمل بيجين، بشأن الاستعدادات لإطلاق حملة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبدأ الصندوق أيضا مرحلة ثانية من مبادرة ''قولوا لا للعنف - اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة'' تستهدف التعبئة الاجتماعية من خلال الموقع الشبكي للتواصل والإعلام الاجتماعي www.saynotoviolence.org.

سادسا - الاستنتاجات

٥٧ - سيواصل الصندوق بذل جهوده لسد فجوة التنفيذ والمساءلة بدعم تكثيف الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري، على نحو ما دعت إليه حملة الأمين العام، من خلال مواصلة تقديم المساعدة التقنية، وتنمية القدرات، وتوسيع نطاق مبادرات الدعوة والتوعية، وتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتحسين رصد مبادرات البرمجة

(٧) تشمل قائمة الشركاء فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة.

وتقييمها، وتوفير فرص ومنتجات جديدة ومبتكرة للتعلم وتقاسم المعارف من خلال مركز المعارف الإلكتروني العالمي القادم الذي أعده الصندوق بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات (www.endvawnow.org) والرامي إلى تنمية قدرات المسؤولين على الصعيد القطري لتنفيذ السياسات والبرامج.